

قانون رقم ٥ لسنة ١٩٦١

## بتنظيم العلاقات القانونية ذات العنصر الاجنبي

(مادة ٦)

- تختص المحاكم الكويتية بمسائل الارث في الاحوال الآتية -
- ا - اذا كان آخر موطن للمتوفى في الكويت .
  - ب - اذا كان موطن المدعى عليهم كلهم أو بعضهم في الكويت .
  - ج - اذا كانت أموال التركة كلها أو بعضها في الكويت وكان المورث كويتيا أو كان الورثة كلهم أو بعضهم كويتيين .
  - د - اذا كانت أموال التركة كلها أو بعضها في الكويت وكانت محكمة محل افتتاح التركة غير مختصة طبقا لقانونها .

(مادة ٧)

فيما عدا المسائل المشار إليها في المواد السابقة ، تختص المحاكم الكويتية بمسائل الاحوال الشخصية اذا كان للمدعى عليه موطن في الكويت .

(مادة ٨)

استثناء من أحكام المادة السابقة ، يجوز رفع الدعوى أمام المحاكم الكويتية ، اذا لم يكن للمدعى عليه موطن في الكويت ، في الاحوال الآتية -

- ا - اذا كانت الدعوى معارضة في عقد الزواج وكان العقد يراد اتمامه لدى موثق كويتي .
- ب - اذا كانت الدعوى بطلب فسخ عقد الزواج أو الطلاق أو الانفصال وكانت مرفوعة من الزوجة التي فقدت جنسيتها مرفوعة من الزوجة المقيمة في الكويت على زوجها الذي كان بالزواج متسايا كانت مقيمة في الكويت ، أو كانت الدعوى متوطنا بها متى كان الزوج قد هجر زوجته ، أو كان قد جعل موطنه في الخارج بعد قيام سبب الفسخ أو الطلاق أو الانفصال ، أو كان قد أبعده من الكويت .
- ج - اذا كانت الدعوى بطلب نفقة للزوجة أو للام أو للصغير وكان هؤلاء يقيمون عادة في الكويت .

د - اذا كانت الدعوى بشأن نسب صغير يقيم في الكويت ، أو بسلب الولاية على نفسه أو الحد منها أو وقفها أو استردادها .

نحن عبد الله السالم الصباح أمير الكويت ،  
بناء على عرض رئيس دائرة العدل ،  
وبعد موافقة المجلس الاعلى ،

قررنا القانون الآتي -

### الباب الاول

ولاية محاكم الكويت في العلاقات القانونية ذات العنصر الاجنبي وآثار الاحكام والاوامر والسندات الاجنبية

(مادة ١)

متى ثبتت الولاية لمحاكم الكويت في العلاقات القانونية ذات العنصر الاجنبي ، طبقا للاحكام المقررة في الفصول الثلاثة الاولى من هذا الباب ، طبقت هذه المحاكم القانون الكويتي في الاجراءات الواجب اتباعها أمامها .

### الفصل الاول - ولاية محاكم الكويت

#### في مسائل الاحوال الشخصية

(مادة ٢)

في مسائل الاحوال الشخصية ذات العنصر الاجنبي ، يكون اختصاص محاكم الكويت على الوجه المبين في المواد التالية .

(مادة ٣)

اذا كان المدعى عليه كويتيا ، كانت المحاكم الكويتية مختصة ، مالم تكن الدعوى متعلقة بعقار واقع في الخارج .

(مادة ٤)

تختص المحاكم الكويتية في جميع الاحوال الدعاوى المتعلقة بعقار واقع في الكويت .

(مادة ٥)

تختص المحاكم الكويتية بمسائل الولاية على المال اذا كان للناصر أو المطلوب الحجر عليه موطن في الكويت أو اذا كان بها آخر موطن للنائب .

## (مادة ١٨)

تختص المحاكم الكويتية بالدعاوى التي ترفع على الاجنبي الذي ليس له موطن أو سكن في الكويت ، اذا كان أحد المختصين معه كويتيا ، أو كان اجنبيا له موطن أو سكن أو موطن مختار في الكويت .

**الفصل الثالث - احكام مشتركة**

## (مادة ١٩)

يجوز للمحاكم الكويتية أن تقضي في الدعوى ولو لم تكن داخلية في اختصاصها طبقا للاحكام المقررة في الفصلين السابقين ، اذا قبل المدعى عليه السير فيها .

## (مادة ٢٠)

اذا رفعت للمحاكم الكويتية دعوى داخلية في اختصاصها ، فانها تكون مختصة بالفصل في المسائل الاولية التي يلزم الفصل فيها للفصل في الدعوى التي تختص بها أصلا ، وبالفصل في كل طلب يرفعه المدعى عليه على المدعى ردا على دعواه ، وفي كل طلب مرتبط بهذه الدعوى ويقتضي حسن سير العدالة أن ينظر معها .

## (مادة ٢١)

تختص المحاكم الكويتية بالاجراءات الوقفية والتحفيفية التي تنفذ في الكويت ، ولو كانت غير مختصة بالدعوى الاصلية .

## (مادة ٢٢)

تختص المحاكم الكويتية بالاجراءات التنفيذية الجبرية التي تتخذ في الكويت .

## (مادة ٢٣)

اذا لم يحضر المدعى عليه ولم تكن المحكمة الكويتية مختصة بنظر الدعوى ، قضت بعدم اختصاصها بغير حاجة الى طلب .

**الفصل الرابع - آثار الاحكام والاورام والسندات****الاجنبية**

## (مادة ٢٤)

الاحكام والاورام الصادرة في بلد اجنبي يجوز الامر بتنفيذها في الكويت ، وفقا للشروط وطبقا للاجراءات المقررة في المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

## (مادة ٢٥)

احكام المحكمين الصادرة في بلد اجنبي يجوز الامر بتنفيذها اذا كانت نهائية وقابلة للتنفيذ في البلد الذي صدرت فيه ، وذلك مع مراعاة القواعد المبينة في المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

## (مادة ٢٦)

السندات الرسمية القابلة للتنفيذ المحررة في بلد اجنبي يجوز الامر بتنفيذها بنفس الشروط المقررة في قانون ذلك البلد لتنفيذ السندات الرسمية القابلة للتنفيذ المحررة في الكويت .

هـ - اذا كان المدعي كويتيا أو متوطنا في الكويت ، وذلك اذا لم يكن للمدعى عليه موطن معروف في الخارج ، أو اذا كان القانون الكويتي واجب التطبيق في موضوع الدعوى .

## (مادة ٩)

في الاحوال المنصوص عليها في المادة السابقة ، وحيث يكون القانون الواجب التطبيق هو قانون الدولة التي ينتمي اليها جميع الخصوم بجنسيتهم ، يجوز للمحكمة ، مراعاة لحسن سير العدالة ، أن تكلف المدعي برفع دعواه أمام محاكم هذه الدولة اذا كان رفعها اليها جائزا .

**الفصل الثاني - ولاية محاكم الكويت في المسائل****المدنية التجارية**

## (مادة ١٠)

في المسائل المدنية والتجارية ذات العنصر الاجنبي ، يكون اختصاص محاكم الكويت على الوجه المبين في المواد التالية .

## (مادة ١١)

أي كويتي تجوز مقاضاته أمام المحاكم الكويتية بسبب ما ترتب في ذمته من التزامات ، حتى ما نشأ منها في الخارج .

## (مادة ١٢)

تختص المحاكم الكويتية بنظر الدعاوى التي ترفع على الاجنبي اذا كان له موطن أو سكن في الكويت ، أو كان له فيها موطن مختار ، مالم تكن الدعوى متعلقة بعقار واقع في الخارج .

## (مادة ١٣)

تختص المحاكم الكويتية في جميع الاحوال بالدعاوى المتعلقة بعقار أو منقول موجود في الكويت .

## (مادة ١٤)

تختص المحاكم الكويتية بالدعاوى المرفوعة على اجنبي اذا كان موضوع الدعوى التزاما ناشئا عن عقد ابرم أو نفذ أو كان تنفيذه مشروطا في الكويت .

## (مادة ١٥)

تختص المحاكم الكويتية بالدعاوى المرفوعة على اجنبي اذا كان موضوع الدعوى التزاما ناشئا عن واقعة مادية حدثت في الكويت .

## (مادة ١٦)

تختص المحاكم الكويتية بالدعاوى المدنية والتجارية المرفوعة على اجنبي اذا كانت متعلقة بتركة افتتحت في الكويت .

## (مادة ١٧)

تختص المحاكم الكويتية بالدعاوى المرفوعة على اجنبي اذا كانت متعلقة بتفليس شهر في الكويت .

يطلب الامر بتنفيذ السندات الرسمية المذكورة في المادة السابقة  
بمريضة تقدم لقاضي الامور الوقتية بالمحكمة الكلية . ولا يجوز الامر  
بالتنفيذ الا بعد التحقق من توافر الشروط المطلوبة لرسمية السند  
وفقا لقانون البلد الذي تم فيه ، ومن خلوه مما يخالف الآداب والنظام  
العام في الكويت .

( مادة ٢٨ )

العمل بالقواعد المقررة في المواد السابقة ( م ٢٤ - ٢٧ ) لا يخل  
بأحكام المعاهدات التي تعقد بين الكويت وبين غيرها من الدول في  
هذا الشأن .

( مادة ٢٩ )

يكون للحكم الصادر في بلد أجنبي أو لحكم المحكمين الصادر  
في بلد أجنبي حجية الامر المقضي ، اذا توافرت فيه الشروط اللازمة  
لأن يكون قابلا للتنفيذ في الكويت ، وذلك دون حاجة الى الحصول  
على أمر بالتنفيذ .

( مادة ٣٠ )

يعتبر كل من الحكم أو الامر الصادر في بلد أجنبي ، وحكم  
المحكمين الصادر في بلد أجنبي ، والسند الرسمي الاجنبي ، محررا  
رسميا يتمتع ، في اثبات الوقائع التي قررها ، بالقوة التي يعطيها له  
قانون الدولة التي صدر منها .

## الباب الثاني

### القانون الواجب التطبيق في العلاقات القانونية ذات العنصر الاجنبي

( مادة ٣١ )

القانون الكويتي هو الذي يسرى في تكييف العلاقات القانونية  
عندما يكون لازما تحديد نوع هذه العلاقات في قضية تتنازع فيها  
القوانين لمعرفة القانون الواجب تطبيقه من بينها .

## الفصل الاول - القانون الواجب التطبيق في مسائل

### الاحوال الشخصية

( مادة ٣٢ )

في مسائل الاحوال الشخصية ذات العنصر الاجنبي ، حيث  
تتنازع القوانين ، يكون القانون الواجب التطبيق على الوجه المبين  
في المواد التالية .

( مادة ٣٣ )

الحالة المدنية للشخص وأهليته يسرى عليهما قانون جنسيته .  
ومع ذلك ففي التصرفات المالية التي تعقد في الكويت وتترتب  
آثارها فيها ، اذا كان أحد الطرفين أجنبيا ناقص الاهلية ، وكان نقص  
الاهلية يرجع الى سبب فيه خفاء لا يسهل على الطرف الآخر تبينه ،  
فان هذا السبب لا يؤثر في أهليته .

النظام القانوني للاشخاص الاعتبارية الاجنبية ، من شركات  
وجمعيات ومؤسسات وغيرها ، يسرى عليها قانون الدولة التي اتخذت  
فيها هذه الاشخاص مركز ادارتها الرئيسي الفعلي . ومع ذلك اذا  
باشرت نشاطها الرئيسي في الكويت ، ولو لم يوجد فيها مركز ادارتها  
الرئيسي الفعلي ، فان القانون الكويتي هو الذي يسرى .

( مادة ٣٥ )

تعتبر الخطبة من مسائل الاحوال الشخصية ، ويسرى عليها من  
حيث شروط صحتها قانون الجنسية بالنسبة الى كل خاطب ، ومن حيث  
آثارها قانون جنسية الخاطب وقت الخطبة ، ومن حيث فسخها قانون  
جنسية الخاطب وقت الفسخ .

( مادة ٣٦ )

يرجع في الشروط الموضوعية لصحة الزواج ، كالاهلية وصحة  
الرضا وشرط الخلو من موانع الزواج ، الى قانون جنسية الزوجين  
اذا اتحدت الجنسية . فان اختلفت وجب الرجوع ، بالنسبة الى كل  
زوج ، لقانون جنسيته .

واذا كان أحد الزوجين كويتيا وقت انعقاد الزواج ، سرى  
القانون الكويتي وحده فيما عدا شرط الاهلية .

( مادة ٣٧ )

يرجع في الاوضاع الشكلية للزواج ، كالتوثيق والمراسم الدينية ،  
الى قانون البلد الذي تم فيه الزواج أو الى قانون جنسية كل من  
الزوجين .

ويجب احترام نصوص قانون جنسية كل من الزوجين فيما يتعلق  
بالاعلان أو النشر عن الزواج ، ولكن لا يترتب على عدم حصول  
هذا الاعلان أو النشر بطلان الزواج في غير البلاد التي خولف قانونها .

( مادة ٣٨ )

يرجع في اثبات الزواج الى القانون الذي خضع له الزواج في

( مادة ٣٩ )

يرجع في الآثار التي يرتبها الزواج ، كحل المعاشرة والطاعة والمهر  
والنفقة وعدة الوفاة ، الى قانون جنسية الزوج وقت انعقاد الزواج .  
ويرجع كذلك الى هذا القانون في الاثر الذي يرتبه الزواج  
بالنسبة الى المال .

( مادة ٤٠ )

يسرى على الطلاق والتطليق والانفصال قانون آخر جنسية  
مشتركة كسبها الزوجان أثناء الزواج وقبل الطلاق أو قبل رفع  
الدعوى بالتطليق أو بالانفصال . فان لم توجد هذه الجنسية  
المشتركة ، سرى قانون الزوج وقت انعقاد الزواج .

المحامي

mesferlaw.com

## ( مادة ٥١ )

يسرى على العقار ، من حيث حيازته وملكيته والحقوق العينية التي يمكن أن تترتب عليه وطرق كسب هذه الحقوق وانتقالها وانقضاءها ، قانون موقع العقار .

## ( مادة ٥٢ )

يسرى على المنقول ، من حيث حيازته وملكيته والحقوق العينية التي يمكن أن تترتب عليه وطرق كسب هذه الحقوق وانتقالها وانقضاءها ، قانون الجهة التي يوجد فيها هذا المنقول وقت تحقق السبب الذي ترتب عليه كسب الحيازة أو الملكية أو الحقوق العينية الأخرى أو انتقالها أو انقضاءها .

## ( مادة ٥٣ )

يسرى على انتقال الدين في ذاته قانون موطن المدين .

## ( مادة ٥٤ )

يسرى على انتقال الاسهم والسندات الاسمية والاذنية القانون الذي تخضع له الهيئة التي اصدرتها .

## ( مادة ٥٥ )

يسرى على انتقال الكميالة والسند الاذني والشيك قانون بلد الوفاء .

## ( مادة ٥٦ )

يسرى على انتقال الصكوك لحاملها قانون موقعها وقت تحقق السبب الناقل للحق الثابت لها .

## ( مادة ٥٧ )

يسرى على الملكية الادبية والفنية قانون بلد النشر الاول أو قانون بلد الاخراج الاول .

## ( مادة ٥٨ )

يسرى على براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات التجارية والاسم التجاري قانون موقعها . ويعتبر موقع براءة الاختراع البلد الذي منحها ، وموقع الرسم والنموذج الصناعي البلد الذي اودع أو سجل فيه ، وموقع العلامة التجارية بلد منشأة الاستغلال ، وموقع الاسم التجاري بلد المركز الرئيسي للمحل التجاري .

## ( مادة ٥٩ )

يسرى على العقد ، من حيث الشروط الموضوعية لانعقاده ومن حيث الاثار التي تترتب عليه ، قانون الدولة التي يوجد فيها الموطن المشترك للمتعاقدين اذا اتحدا موطناً ، فان اختلفا موطناً سرى قانون الدولة التي تم فيها العقد ، هذا ما لم يتفق المتعاقدان أو يتبين من الظروف أن قانوناً آخر هو الذي يراد تطبيقه .

على أن قانون موقع العقار هو الذي يسرى على العقود التي أبرمت في شأن هذا العقار .

## ( مادة ٤١ )

يسرى قانون جنسية الاب وقت الميلاد على المسائل الخاصة بالبنوة والاعتراف بالبنوة وانكارها . واذا مات الاب قبل الميلاد ، سرى قانون جنسيته وقت الوفاة .

## ( مادة ٤٢ )

في تصحيح النسب بالزواج يسرى قانون الاب وقت تصحيح النسب .

## ( مادة ٤٣ )

يسرى قانون جنسية الاب في الولاية على النفس وفي الحضانة .

## ( مادة ٤٤ )

يسرى في المسائل المتعلقة بصحة التبني قانون جنسية كل من المتبني والمتبني ، وفي المسائل المتعلقة بآثارها التبني قانون جنسية المتبني .

## ( مادة ٤٥ )

يسرى على الالتزام بالنفقة فيما بين الاقارب والاصهار قانون المدين بها .

أما النفقة الوقتية للاقارب والاصهار فيسرى عليها القانون الكويتي .

## ( مادة ٤٦ )

يسرى على المسائل الموضوعية الخاصة بالولاية والوصاية والقوامة وغيرها من النظم الموضوعية لحماية المحجورين والغائبين قانون الشخص الذي تجب حمايته .

## ( مادة ٤٧ )

يسرى على الميراث قانون المورث وقت موته .

## ( مادة ٤٨ )

يسرى على الوصية وسائر التصرفات المضافة الى ما بعد الموت قانون من صدر منه التصرف وقت موته .

ومع ذلك يسرى على شكل الوصية والتصرفات الأخرى المضافة الى ما بعد الموت قانون جنسية المتصرف وقت التصرف أو قانون البلد الذي تم فيه التصرف .

## ( مادة ٤٩ )

يسرى على الهبات قانون جنسية الواهب وقت الهبة ، المقدم المقدم الذي يجوز التبرع به والمقدار الذي يجب ابقاؤه للورثة فيسرى عليها قانون جنسية الواهب وقت الموت .

ويخضع شكل الهبة لقانون جنسية الواهب وقت الهبة أو قانون البلد الذي تمت فيه الهبة .

## الفصل الثاني - القانون الواجب التطبيق في مسائل

### المدنية والتجارية

## ( مادة ٥٠ )

في المسائل المدنية والتجارية ذات العنصر الاجنبي ، حيث تتنازع القوانين ، يكون القانون الواجب التطبيق على الوجه المبين في المواد التالية .

**الفصل الثالث - احكام ختامية****( مادة ٦٨ )**

لا تسرى احكام المواد الواردة في هذا الباب الا حيث لا يوجد نص على خلافها في قانون خاص أو في معاهدة دولية نافذة في الكويت .

**( مادة ٦٩ )**

تتبع فيما لم يرد في شأنه نص في المواد الواردة في هذا الباب من أحوال تنازع القوانين مبادئ القانون الدولي الخاص .

**( مادة ٧٠ )**

يعين القاضي القانون الذي يجب تطبيقه في حالة الاشخاص الذين لا تعرف لهم جنسية ، أو الذين ثبت لهم جنسيات متعددة في وقت واحد .

على ان الاشخاص الذين ثبت لهم في وقت واحد بالنسبة الى الكويت الجنسية الكويتية ، وبالنسبة الى دولة اجنبية او عدة دول اجنبية جنسية تلك الدول يطبق عليهم القانون الكويتي .

**( مادة ٧١ )**

متى ظهر من أحكام المواد الواردة في هذا الباب أن القانون الواجب التطبيق هو قانون دولة معينة تتعدد فيها الشرائع ، فإن القانون الداخلي لتلك الدولة هو الذي يقرر أية شريعة من هذه يجب تطبيقها .

**( مادة ٧٢ )**

إذا تقرر أن قانونا أجنبيا هو الواجب التطبيق ، فلا يطبق منه الا أحكامه الداخلية دون التي تتعلق بالقانون الدولي الخاص .

**( مادة ٧٣ )**

لا يجوز تطبيق أحكام قانون أجنبي عينته النصوص الواردة في هذا الباب كانت هذه الاحكام مخالفة للنظام العام أو للآداب في الكويت ، ويتعين في هذه الحالة تطبيق القانون الكويتي .

**( مادة ٧٤ )**

على رئيس دائرة العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من وقت نشره في الجريدة الرسمية .

امير الكويت  
عبد الله السالم الصباح

صدر في ٢٨ شعبان سنة ١٣٨٠  
الموافق في ١٤ فبراير ( شباط ) سنة ١٩٦١

**( مادة ٦٠ )**

يسرى على العقود التي تتم في البورصات والاسواق العامة قانون البلد الذي توجد فيه هذه البورصات والاسواق .

**( مادة ٦١ )**

يسرى على بيع العروض قانون موطن البائع ، مالم يتفق المتعاقدان أو يتبين من الظروف أن قانون موطن المشتري أو قانونا آخر هو الذي يسرى .

**( مادة ٦٢ )**

يسرى على العقود التي يبرمها أصحاب المصانع والمتاجر والمزارع مع عمالهم ومستخدميه القانون المعمول به في الجهة التي يوجد بها مركز ادارة هذه الاعمال . فاذا كان المركز الرئيسي لهذه الاعمال في الخارج وكانت فروعها في الكويت هي التي أبرمت هذه العقود ، كان القانون الكويتي هو الذي يسرى .

**( مادة ٦٣ )**

يسرى على العقد ، من حيث الشكل ، قانون البلد الذي تم فيه . ويجوز ايضا سريان القانون الذي يخضع له العقد في أحكامه الموضوعية ، كما يجوز سريان قانون موطن المتعاقدين أو قانونهما الوطني المشترك .

**( مادة ٦٤ )**

يسرى على الدليل الكتابي للتصرف ، من حيث لزمه وقوته وثبوت تاريخه وطرق هذا الثبوت ، القانون الذي يسرى على شكل التصرف .

**( مادة ٦٥ )**

يسرى على العقد ، من حيث قواعد الشهر ، قانون موقع المال الذي تعلق به العقد .

**( مادة ٦٦ )**

يسرى على الالتزامات الناشئة عن العمل غير المشروع قانون البلد الذي وقع فيه الفعل المنشئ للالتزام .

على أنه لا تسرى أحكام الفقرة السابقة على الوقائع التي تحدث في الخارج وتكون مشروعة في الكويت ، ولو كانت تعد غير مشروعة في البلد الذي وقعت فيه .

**( مادة ٦٧ )**

يسرى على الالتزامات الناشئة عن الاثراء بلا سبب ودفع غير المستحق والفضالة قانون البلد الذي وقع فيه الفعل المنشئ للالتزام .